المحاضرة الخامسة: حركة انتصار للحريات الديموقراطية:

بعد مجازر ماي 1945 قامت السلطات الفنسية بالسماح للحركة الوطنية بمزالة نشاطها، وكخطوة أولى لهذا قامت بالعفو على المعتقلين السياسيين في مارس1946، ولكن مصالي الحاج لم يفرج عنه إلا في 20 أكوبر1946، وذلك بدعوى أن الحكم الذي صدر ضده في 17مارس1941، وقد نص على عدم السماح لمصالي بأن يقيم في الجزائر لمدة 20 سنة، ولم يصل إلى الجزائر العاصمة إلا في 13 اكتوبر1946.

وبمجرد وصوله إلى الجزائر شرع في العمل من أجل تأسيس حزب جديد أسماه حركة انتصار للحريات الديموقراطية والمشاركة في الانتخابات التشريعية الخاصة ببرلمان الفرنسي والمقررة يوم10-11-1946، وعندما انعقد اول مؤتمر للحركة نشب خلاف بين مصالي الذي كان يدعو إلى الانتخابات والعودة إلى العمل بالطريقة القانونية وبين المين دباغين وحسين لحول وعمر أوصديق والطيب لحروف الذين كانوا يطالبون بإنشاء وتنظيم سري للعمل العسكري، وانتهى المؤتمر بانسحاب دباغين ورفاقه، وهكذا قدم مصالي مترشحيه للانتخابات، وتحصل فيها على خمسة مقاعد أي ب 18% من اصوات الناخبين.

وهنا وقع خلاف آخر للحزب، فهناك من دافع على فكرة مشاركة النواب الخمسة(الأمين دباغين، محمد خيضر،جمال دردور،مسعود بوقادوم، أحمد مزغنة) في جلسات البرلمان الفرنسي والدفاع عن القضية الجزائرية أمام الرأي العام الفرنسي، وهناك من اعترض على المشاركة في البرلمان يخدم مصالح فرنسا، واستقر الرأي على مشاركة النواب في البرلمان.

لكن الأمور تعقدت لن المعارضون لمبدأ المشاركة في الانتخابات بدأوا يقومون بحملة في داخل الحزب من أجل رفض دفع الاشتراكات وعدم السماح لقادة الحزب أن يصرفوا أمواله، كما قرروا إنشاء لجن خاصة لمتابعة ما يجري في داخل الحزب.

عاد عيمش من فرنسا إلى الجزائر خريف 1946 وقام بحملة مضادة لمصالي الحاج، لن الحزب الجديد في رأيه تخلى عن بعض المبادىء الموجودة في نجم شمال افريقيا، ولذلك بدأ يهدد لأنشاء جزب جديد لمحاربة فكرة المشاركة في الانتخابات ومقاومة التعصب الديني.

وبعد مشاورات بين جميع الأطراف تقرر عقد المؤتمر الثاني للحزب في 15-02-1947 لتخرج الحركة بموقف موحد، ولكن النتيجة كانت شيئا آخر، فقد ظهرت ثلاث مجموعات قوية داخل الحركة، وكل مجموعة حققت جزء من أهدافها، إذ خرج دباغين وأنصاره منتصرين لمشروعهم العمل العسكري وتشكيل المنظمة السرية(O.S) كما اتفق على أن يكون تشتغل حركة انتصار للحريات الديموقراطية بطريقة قانونية في الانتخابات التي تجري في الجزائررويقود هذا الجناح مصالي وأنصاره(عمراني سعيد، مصطفاوي شوقي،الحاج شرشالي)، أما الجناح اثالث فهي حزب الشعب الجزائري الذي يشتغل بطرقة سرية والتي يقوده "بودة" على أن تكون المنظمة الخاصة تابعة حزب الشعب الجزائري، وبهذا أنهى مصالي أول أزمة بحنكته السياسية بسلام دون أن تؤدي إلى ما لا يحمد عقباه.

لكن السلطات الفرنسية وأمام نجاح حركة انتصار للحريات الديموقراطية غيرت من سياستها تجاه الحركة، إذ قامت بإلقاء القبض على عدة شخصيات مرموقة في الحركة في كل من عنابة وذراع الميزان وبرج منايل، أما المعمرون فقد تخوفوا من فتح التمثيل البرلماني للوطنيين الجزائريين، لأنهم سيتحولون من أغلبية مفروضة إلى أقلية أروبية حسب النظم الديموقراطية بعد مطالبة الوطنيين بالمساواة التامة في البرلمان. فما كان أماممهم لوقف هذا إلا بتزوير الانتخابات واختيار الشخصيات الهزيلة لتمثيل المسلمين في المجالس المنتخبة. كما غيروا الحاكم العام للجزائر وجاءوا ب" نايجلان" المعروف بشغفه لاستعمال القوة وضليع في تزوير الانتخابات، إذ جاء ليقوم بتزوير الانتخابات التي أجلت إلى يوم04-04-1948، وحسب المؤرخ أندري جوليان فإن نايجيلان قد جاء ليقضي على الانفصاليين الموجودين في

حركة انتصار للحريات الديموقراطية، وعليه فإن مجيئه إلى الحكم من أجل إيقاف أي تقدم أو أي نجاح إنتخابي لهذه الحركة.

وبهذا رشحت الادارة الاستعمارية أشخاصا موالين لها على أساس أنهم مستقلون، وفي مرحلة ثانية قامت عشية إجراء الانتخابات باعتقال معظم الشخصيات التي رشحتها حركة انتصار للحريات الديموقراطية(32 مترشح من مجموع52) وأصدرت أحكاما عليهم لمدة 80 شهرا وغرامات مالية لا تقل عن 70 ألف فرنك، كما لم توزع في بعض المناطق بطاقات الانتخاب.

أما في مرحلة الثالثة التي قررت فيها الإدارة الفرنسية الإعلان عن النتائج التي قررتها بنفسها ولم تكن معبرة عن رغبات المسلمين الجزائريين، فكانت النتيجة 60 مقعدا للأروبيين مقابل 09 مقاعد حركة انتصار للحريات الديموقراطية.

الأزمة الثانية للحزب: أو ما يعرف بالأزمة البربرية التي عرفها الحزب في سنة 1949، إذ عانى من مشكلة خطيرة تمثل في انقسام الحزب وهذا على اثر وجود عناصر يسارية من القبائل الكبرى، متواجدة بكثرة في فرنسا، والمسيطرة على خلايا الحزب ولجنته المركزية، وقد بدأت الأزمة تظهر جليا في مؤتمر أكتوبر1946، عندما اتهم مصالي بأنه يماطل ولا يريد القيام بالعمل العسكري، ثم بدأ في التشكيك في عروبة الجزائر والإسلام، وبدأ "واعلي بناي منذ سنة 1945 بإنشاء منطقة موحدة لجمع السكان المتكلمين بالقبائلية، ولكن اللجنة المركزية للحزب رفضت ذلك، وفي نوفمبر 1948 نجح "رشيد علي يحي" في مؤتمر حركة انتصار للحريات الديموقراطية وأصبح عضوا في اللجنة الفيديرالية للحزب في فرنسا وذلك بدعم من واعلي بناي وعمر ولد حمودة.

وشرع اليساريون في العمل في انشاء "لجنة شعبية البربرية" وأقر أعضاء اللجنة الفيديرالية بأغلبية 28 صوت من جملة 32 صوت استعمال القوة ضد اللجن المركزية للحزب، ورفض أي فكرة لأعتبار الجزائر عربية –اسلامية.

كما عارض السيد رشيد علي يحي فكرة جمع التبرعات لفلسطين ، وذلك رغم اقرار الحزب مساعدتها، وفي شهر أفريل 1949 جاء رد فعل الحزب حيث قرر حل الفيدرالية بفرنسا وعزل رشيد علي يحي من رئاسة تحرير جريدة" النجم الجزائري: التي كان يستعملها كمنبر للتنكر للجزائر العربية الاسلامية، كما قررت قيادة الحزب عزل قادة الحركة البربرية وابعادهم عن اللجنة المركزية للحزب، ولم يسلم من هذا التطهير إلا حسين آيت أحمد الذي دافع عنه مصالي لإبقائه في اللجنة المركزية، لكن تقرر ابعاده عن رئاسة المنظم الخاصة واستبداله بأحمد بن بلة في ديسمبر1949، في حين قامت قيادة الحزب بتعيين ثلاث شخصيات وطنية كلهم يتكلمون القبائلية على رأس الفيدرالية الحزب بفرنسا وطلبت من السادة: راجف بلقاسم، سعدي صادق، شوقي مصطفاوي أن يقوموا بإعادة تنظيم خلايا الحزب بفرنسا، كما قام كريم بلقاسم من جهته بالقضاء على جميع المعارضين لمصالي وقيادته في بلاد القبائل و ذلك محافظة على وحدة الحزب.

وهنا أيضا نلاحظ أن هذه الأزمة قد مرت بسلام، إلى أن جاءت أزمة الأخيرة سنة1953 التي قصمت ظهر البعير، وأ دت إلى صدع الحزب نهائيا.